أبل يسأل الفارس عن أسماء حاملي الدكتوراه أو الماجستير خلال السنوات العشر الماضية

وجه النائب د.خليل عبد الله أبل سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.محمد الفارس عن الكويتيين حاملي الدكتوراه أو الماجستير التي اعتمدت وكذلك التي تم رفضها خلال السنوات العشر الماضية. ونص السؤال على ما يأتي: الاستفسار عن المواطنين حاملي شهادات الدكتوراه أو الماجستير وما يعادلهما والتي تم اعتمادها وكذلك التي تم رفض اعتمادها. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –1 تزويدي بكشف يتضمن أسماء الكويتيين الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو الماجستير وما يعادلهما للخريجين من الجامعات خارج الكويت في جميع التخصصات العلمية التي تم اعتمادها من وكيل وزارة التعليم العالي، وذلك خلال السنوات العشر الماضية حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

مع تزويدي باسم الجامعة والتخصص والمعدل ومقر الدراسة إذا كان يختلف عن الجامعة الأم.

–2 تزويدي بكشف يتضمن أسماء الكويتيين الحاملين لشهادة الدكتوراه أو الماجستير وما يعادلهما للخريجين من الجامعات خارج الكويت في جميع التخصصات العلمية من الذين طلبوا اعتماد شهاداتهم وتم رفضها، وذلك خلال السنوات العشر الماضية حتى تاريخ طرح هذا السؤال، مع تزويدي باسم الجامعة والتخصص والمعدل ومقر الدراسة إذا كان يختلف عن الجامعة الأم.

بعد إعلان الديوان الأميري عن دخول سموه المستشفى إثر نزلة برد

نواب يبتهلون إلى الله أن يمتع سمو الأمير بالصحة والعافية

ربيع سكر

فور إعلان الديوان الأميري أمس عن دخول حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح –حفظه الله ورعاه– المستشفى لإجراء الفحوصات الطبية المعتادة إثر نزلة البرد التي تعرض لها سموه –رعاه الله–، توجه اعضاء مجلس الأمة بالدعاء الى الله أن يحفظ سموه ويديم عليه موفور الصحة والعافية.

و قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان الشعب الكويتي بأسره يدعو الله تعالى ان يسبغ على سمو امير البلاد حفظه الله ورعاه نعمة الصحة والعافية وان يكلل الفحوصات الطبية الاعتيادية التي يجريها سموه اثر نزلة برد بالنجاح والتوفيق.

بدوره قال رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري نسأل الله عز وجل أن يلبس سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد –حفظه الله ورعاه– ثوب الصحة والعافية. وتمنى الكندري أن تكلل الفحوصات الطبية المعتادة التي يجريها سموه بالنجاح، موضحاً أن الشعب الكويتي يدعو له بالشفاء العاجل ونقول له «خطاك السوء يا صاحب السمو».

في السياق ذاته قال النائب عسكر العنزي : اللهم نسألك أن تذهب البأس عن سمو أمير البلاد وتشافيه بشفائك شفاء لا يغادر سقما لا بأس يا صاحب السمو طهور بإذن الله ونسأل الله أن يمد أميرنا بالصحة ويلبسه لباس العافية ويطيل في عمره ويحفظه لنا قائدا لمسيرتنا وربانا لسفينة الخير.

من جانبه قال النائب ناصر الدوسري: لا بأس يا صاحب السمو طهور إن شاء الله... أمدكم الله بالصحة والعافية وأطال بعمركم على طاعته وحفظكم رجلا قائدا محنكا للوطن والأمة الإسلامية والعربية وقائدا للعمل الإنساني.

وقال النائب د.وليد الطبطبائي: دعواتنا لصاحب السمو بالشفاء العاجل من الوعكة الصحية العارضة ونسأل أن يمن عليه بالصحة والعافية وأن يعود لممارسة مهامه الجسيمة الموكلة على عاتقه..

من ناحيته قال النائب يوسف الفضالة: نسأل العلي القدير إن يشافي و يعافي صاحب السمو أمير البلاد و يبعد عنه كل مكروه.

وقالت صفاء الهاشم: ألف سلامة عليك ياكبيرنا.. أجر وعافية.

مبنى مجلس الأمة

حتى لا يعود التأزيم بين السلطتين

نواب للمبارك: حسن الاختيار للوزراء.. ونهج جديد للحكومة المقبلة

عمر الطبطبائي

أحمد الفضل

ربيع سكر

دعا عدد من النواب الى ضرورة حسن اختيار اعضاء التشكيل الحكومي الجديد، وان تأتي الحكومة بنهج جديد، منعا لعودة التأزيم بين السلطتين، قوال النائب محمد الدلال: هل نتوقع تغيير في منهجية تشكيل الحكومة؟ حتى الان لا توجد مؤشرات على ذلك ! المتوقع حاليا تغيير عدد من الوجوه قد يصل الى 4 او 5 وزراء ويظل الباقون مع تدوير بعضهم.. الشاهد سوف تستمر ذات عقلية الادارة.. ويعني ذلك ذات النتائج والإخفاق..لا طبنا ولا غدا الشر؟!

وقال النائب عمر الطبطبائي : نريد من الحكومة ان تعي خطورة الوضع وان تضع يدها بيد النواب الصادقين وان تأت بخطة محددة وبجدول زمني وان تواجه الفساد وستجدنا سيوفا بيدها لقطع دابر الفساد، لأننا نريد العنب وليس الناطور.

وقال النائب احمد الفضل: اختيار الوزراء اصبح اليوم صعب جدا لأن المنصب الوزاري اصبح منفر خاصة لمن لهم مكانة علمية وثقافية واجتماعية وغيرها. وتابع الفضل : ادعو سمو رئيس الوزراء الى التريث قدر المستطاع في اختيار التشكيلة الحكومية، والا يكون الوقت لديه عامل اهم من الاختيار الصحيح.

بدوره قال النائب خالد العتيبي : هناك اربعة وزراء لم يتعاونوا مع السلطة التشريعية والمفروض ان يتم استبعادهم من التشكيلة الحكومية الجديدة. وتابع العتيبي : الكرة مازالت في ملعب الحكومة وانا وجهت رسائل الى سمو رئيس الوزراء بعدم اعادة اي وزير فشل في عمله.

أكد ضرورة استشارة الخبراء الدستوريين

الكندري يطالب الوزير الجراح بإعادة النظر في قرار سحب وحجز المركبات

الكندري خلال دخوله المجلس أمس — تصوير – محمد صابر

طالب رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بإعادة النظر في قرار سحب وحجز المركبات نتيجة مخالفة حزام الأمان أو التحدث في الهاتف والتأكد إذا ما كانت هناك شبهة دستورية في تطبيقه.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن ذلك القرار أثار جدلا واسعا وأحدث انقساما في الشارع الكويتي بعد أن تحدث البعض عن وجود شبهة دستورية في تطبيقه مطالبا الجراح باستشارة الخبراء الدستوريين مثلما أخذ برأي قيادات المرور للتأكد من وجود شبهة دستورية من عدمه.

وأضاف الكندري قائلا: إذا تبين للوزير الجراح من رأي الخبراء الدستوريين وجود شبهة دستورية في القرار فمن الواجب تراجع الداخلية عن تنفيذه نظرا لما عرف عن الجراح تميزه بتعاونه مع نواب مجلس الأمة.

«المالية البرلمانية» تجتمع مع وزير الديوان الأميري لمناقشة رؤية 2035 الأسبوع المقبل

خورشيد: الحكومة تريد اقتراض 25 مليار دينار خلال 20 عاما لسد عجز الميزانية

جانب من اجتماع اللجنة المالية — تصوير– محمد صابر

ربيع سكر

قال رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد : ناقشت اللجنة مشروع قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية. وتابع خورشيد : مشروع القانون يتضمن السماح للحكومة باقتراض 25 مليار دينار لمدة عشرين عام لسد العجز في الميزانية.

وأوضح خورشيد ان الودائع في البنوك يصل حجمها الى 45 مليار دينار وهناك صكوك مالية إسلامية، وفترة الاقتراض طبقا لمشروع القانون هي لمدة عشرين عام وسداد القرض يكون في مدة ثلاثين عام.

وتابع خورشيد : مشروع القانون بالسماح للحكومة بالاقتراض يحمل صفة الاستعجال وسنستكمل مناقشته في اجتماع آخر بعد أخذ رأي المختصين في الأسبوع المقبل، وسنحرص في اللجنة المالية على وضع ضوابط للقانون وعدم إطلاق يد الحكومة بالتصرف في هذا القرض.

واضاف خورشيد: اللجنة المالية ستجتمع مع وزير الديون الاميري ناصر صباح الاحمد واعضاء الجمعية الاقتصادية الاسبوع المقبل لمناقشة رؤيته التنموية التي طرحها مؤخرا.

من ناحية أخرى وجه النائب صلاح خورشيد سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء في مقدمته ما يأتي: نظرا لأهمية إحصائيات التعداد السكاني عند صناع القرارات في الدولة، ولما لها من دور أساسي في كل من عمليات التحليل والتخطيط لاتخاذ القرارات وتقديم الاقتراحات ومشاركة رسم السياسات في الدولة، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –1 كم يبلغ عدد المواطنين منذ أول تعداد سكاني؟ وكم تبلغ الزيادة في كل تعداد؟ –2 كم إحصائية لتعداد السكان أجريت في الكويت على مر التاريخ للمواطنين والمقيمين؟ –3 جميع البيانات والنتائج الديمغرافية للإحصائية الأخيرة لتعداد السكان في الكويت، وكم بلغت التكاليف المقدرة والفعلية لإتمام عملياتها؟ وكم بلغ عدد المشتغلين بها من المواطنين والوافدين؟ وكم بلغ إجمالي المصروفات المادية لهم؟ –4 متى ستجرى الإحصائية المقبلة لتعداد السكان في الكويت؟ وكم تبلغ الميزانية المقدرة لتشغيل عملياتها؟

الطبطبائي يقترح تخزين الأدوية وصرفها عن طريق «الباركود» وربطها بالرقم المدني للمريض

قدم النائب د. وليد الطبطبائي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته ما يأتي: لما كان لنظام الأرقام المتسلسلة (البار كود) نجاح كبير في إدارة المخازن، بحيث يوفر الكثير من الجهود في إدارة حركة المخازن لما يتيحه من الكثير من المميزات مثل التنبيه بتاريخ صلاحيات المنتجات وحد الطلب للأصناف والأصناف الراكدة التي لم يتم التعامل بها منذ فترة،

وغيرها من المميزات الكثيرة التي تساهم بشكل فعال في إحكام الرقابة على المخازن وإدارتها بكفاءة وفاعلية. ومن أجل تقليل الهدر وإحكام الرقابة على حركة الدواء بين مخازن الوزارة وربطها بجميع الصيدليات، والتأكد من عدم صرف الأدوية إلا بعد وصفة طبية من الطبيب المعالج، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي نصه: «العمل على تطوير عملية تخزين الأدوية وصرفها في المستوصفات والمستشفيات والمخازن عن طريق الأرقام المتسلسلة (البار كود) مع ربطها بالرقم المدني للمريض عند الصرف».

د. وليد الطبطبائي

قانون ديوان المحاسبة بحاجة إلى تعديل لسد الثغرات

«الميزانيات»: ارتفاع المخالفات المالية بالجهات الحكومية في العام «2017/2016» بنسبة 54 بالمئة

ربيع سكر

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي نتائج رقابة ديوان المحاسبة المسبقة والمخالفات المالية المحالة للمحاكمات التأديبية لجميع الجهات المشمولة برقابته للسنة المالية 2016/2017. وأكدت اللجنة في بيان صادر عنها ضرورة تعديل وتطوير قانون ديوان المحاسبة لسد العديد من الثغرات بما يتماشى مع التطور الكبير في حجم الجهات الحكومية وتضخم الميزانية كون القانون صادرا منذ العام 1964.

وذكر البيان أنه قد تبين بعد مناقشة ما يخص نتائج الرقابة المسبقة المسجلة على الجهات الحكومية في تقرير ديوان المحاسبة ما يأتي:

قام ديوان المحاسبة بدراسة 2.406 مواضيع خلال السنة المالية 2016/2017 لجميع الجهات الحكومية المشمولة برقابته، حيث بلغت القيمة الإجمالية لتلك المواضيع 8 مليارات دينار تركز جلها في الوزارات الإدارات الحكومية بنسبة 81 بالمئة، ونتيجة لتلك الرقابة تحققت وفورات بمبلغ 21.8 مليون دينار كان بعضها نتيجة أخطاء حسابية.

إضافة لما سبق، فقد قام الديوان برد أوراق عدد 935 موضوعا وبنسبة 38 بالمئة من إجمالي المواضيع المعروضة عليه، ولم يوافق الديوان على عدد 64 موضوعا، ولم تتقيد الجهات الحكومية بأحكام المادتين (13 – 14) من قانون ديوان المحاسبة بعدم العرض على ديوان المحاسبة بعدد 81 موضوعا، الأمر الذي تؤكد اللجنة ضرورة التزام الجهات الحكومية بالعرض المسبق على الديوان.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات — تصوير – محمد صابر

وناقشت اللجنة مع المختصين في ديوان المحاسبة المعوقات التي تواجهها مع بعض الجهات الحكومية حيث أفاد ممثلو الديوان بأن قانون المناقصات الجديد لم يعالج بعض المثالب التي قد تؤدي لاستمرار بعض الملاحظات مستقبلا بخاصة مدة 30 يوما الخاصة بدراسة المشاريع خصوصا المشاريع الكبرى، حيث يرى الديوان صعوبة إنجاز تلك الدراسات في الجهات الحكومية في تلك المدة.

كما تطرق الديوان إلى عدم التزام لجنة المناقصات المركزية بالتحقق من توافر الاعتمادات المالية لدى الجهات الحكومية قبل الترسية، إضافة إلى عدم قيامها بالتحقق من المبالغ المحالة إليها ما نتج عن تحقق وفورات نتيجة أخطاء حسابية تم اكتشافها من قبل الديوان.

وركزت اللجنة في نقاشها على وزارة الصحة كونها أعلى الوزارات من حيث المواضيع المعروضة على رقابة الديوان المسبقة خصوصا ما يتعلق بمناقصات الأدوية وتضخم مبالغها في السنوات الأخيرة.

وتبين أن الوزارة في السابق كانت تتعاقد مباشرة مع مصانع الأدوية، إلا أن لجنة المناقصات المركزية قد أوصت الوزارة بالتعاقد مع وكلاء بحجة ضمان حقوق الوزارة في حال اللجوء للقضاء، الأمر الذي أدى إلى رتفاع الأسعار بشكل كبير، وقد طلبت اللجنة إعادة التعاقد المباشر مع المصانع بما له أثر في توفير الميزانية.

وفيما يخص المخالفات المالية والمحاكمات التأديبية فقد ارتفعت أعداد المخالفات المالية وفقا لتقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2016/2017 بعدد 102 وبنسبة 54 بالمئة، حيث بلغت 289 مقارنة بالسنة المالية السابقة والبالغة 187، وبلغت قيمة المخالفات 14.7 مليون دينار تركز جلها وبنسبة 99 بالمئة في الوزارات والإدارات الحكومية.

وناقشت اللجنة مع المختصين في الديوان تقييم تجربة المحاكمات التأديبية ومدى تأثيرها في خفض الملاحظات المسجلة على الجهات الحكومية، حيث تبين للجنة أن العقوبات المنصوص عليها قانونا ليست بالعقوبات الرادعة الأمر الذي يحتم التدخل بتعديل الفصل الرابع من قانون ديوان المحاسبة بما يتماشى مع الواقع العملي.

وناقشت اللجنة مع ممثلي الديوان المعوقات التي يواجهونها في السياق ذاته، حيث أفادوا بأن بعض الجهات الحكومية تسعى إلى عدم تطبيق العقوبات على المتسببين الحقيقيين بها، حيث تم تحميل بعض المتقاعدين في إحدى الوزارات المسؤولية عن بعض المخالفات الأمر الذي يتعذر معه إحالتهم للمحاكمات التأديبية. وأضاف ممثلو الديوان أن أكثر المصاعب تكمن في عدم اختصاص أعضاء لجان التحقيق المشكلة في الجهات الحكومية وعدم إلمامهم بالجانب القانوني، إضافة إلى قيام بعض الجهات باستدراج بعض موظفيها بهدف أخذ آرائهم في بعض المواضيع وتفريغ إفاداتهم في محضر تحقيق ما يحملهم المسؤولية.